

١٠ - أحكام الحمل والولادة

● سر الشَّبَهِ وَالذِّكْرَةِ وَالْأُنْوَثَةِ:

- ١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : هَلْ تَعْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا احْتَلَمْتُ وَأَبْصَرَتِ الْمَاءَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ» فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: تَرَبَّتْ يَدَاكِ وَأَلَّتْ.
- قَالَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «دَعِيهَا ، وَهَلْ يَكُونُ الشَّبَهُ إِلَّا مِنْ قِبَلِ ذَلِكِ ، إِذَا عَلَا مَاؤُهَا مَاءُ الرَّجُلِ أَشْبَهُ الْوَلَدَ أَخْوَاهُ ، وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَهَا أَشْبَهُ أَعْمَامَهُ». أخرجه مسلم^(١).
- ٢- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ حِبْرٌ مِنْ أَحْبَارِ الْيَهُودِ - وَفِيهِ قَالَ الْحِبْرُ - : جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنِ الْوَلَدِ، قَالَ: «مَاءُ الرَّجُلِ أَبِيَضُ ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا فَعَلَا مَنِيُّ الرَّجُلِ مَنِيُّ الْمَرْأَةِ أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَإِذَا عَلَا مَنِيُّ الْمَرْأَةِ مَنِيُّ الرَّجُلِ آتَاهُ بِإِذْنِ اللَّهِ» قَالَ الْيَهُودِيُّ: لَقَدْ صَدَقْتَ ، وَإِنَّكَ لَنَبِيٌّ ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَذَهَبَ. أخرجه مسلم^(٢).

● حكم العزل:

يجوز للرجل أن يعزل ماءه عن المرأة، وترك العزل أولى؛ لأنَّه يُفَوِّت لذة المرأة، ويُفَوِّت تكثير النسل ، وهو من أعظم مقاصد النكاح.

● حكم إلقاء النطفة:

يباح لعدن أو حاجة إلقاء النطفة قبل أربعين يوماً بدواء مباح ، بشرط إذن الزوج، وعدم تضرر الزوجة، ولا يجوز إسقاطه خوفاً من كثرة الأولاد، أو عجزاً عن معيشته، أو تربيته ؛ لما في ذلك من سوء الظن بالله عز وجل.

● حكم تناول ما يمنع الحمل:

١- النسل نعمة كبرى مِنَ اللَّهِ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ، وَحَثَ الْإِسْلَامَ عَلَيْهَا ، وَرَغْبَةُ فِيهَا، فَلَا يَجُوز تحديد النسل مطلقاً، ولا يجوز منع الحمل إذا كان القصد من ذلك خشية الإملاق، أو العجز عن أعباء التربية ؛ لما في ذلك من سوء الظن بالله سبحانه.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا نَقْتُلُنَا أَوْلَادُكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ تَحْمُنْ نَزْرُهُمْ وَإِنَّا كُمْ إِنَّ قَاتَلْهُمْ كَانَ خَطْبًا كَيْرًا﴾ [٢١].

(١) أخرجه مسلم برقم (٣١٤).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٣١٥).

٢- يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل والمرأة ، وهو ما يُعرف بالإعقام إلا لضرر محقق ؛ لما في ذلك من تعدى حدود الله ، وتعطيل أجهزة النسل عن الإنجاب.

٣- يجوز للمرأة برضاء زوجها تناول ما يمنع الحمل لضرر متحقق ، لأن تكون المرأة لا تلد ولادة عادية، أو مريضة يضرها أن تحمل كل سنة، فلا مانع حينئذ من منع الحمل أو تأخيره لمدة محددة إذا رضي الزوجان بذلك، وكان بوسيلة مشروعة لا ضرر فيها على المرأة، وقرر ذلك طيب ثقة.

● حكم علاج العقم :

العقم هو: العجز عن الإخصاب والإنجاب في أحد الزوجين أو كليهما .

ويمكن علاج العقم بالتلقيح الصناعي بشروطه الشرعية المعتبرة .

● أحكام الإنجاب بالتلقيح :

لإنجاب بالتلقيح عدة صور، ولكل صورة حكم كما يلي :

١- إذا حملت الزوجة من مائين أجنبين، أو من بيضتها وماء أجنبى، فهذا حمل سفاح محروم شرعاً.

٢- إذا حملت الزوجة من ماء زوجها بعد انتهاء عقد الزوجية بوفاة أو طلاق، فهذا محروم أيضاً.

٣- إذا كان الماء من الزوجين، والرحم أجنبى مستعار، فهذا محروم.

٤- إذا كان الماء من الزوجين في رحم زوجة له أخرى، بتلقيح داخلي أو خارجي، فهذا محروم أيضاً.

٥- إذا كان الماء من الزوجين في رحم الزوجة ذات البوبيضة ، بتلقيح داخلي أو خارجي في

أنبوب، ثم يُنقل إلى رحم الزوجة نفسها، فهذا يُحُفَّ به عدد من المخاطر والمحاذير، فيباح

للمضطر، والضرورة تقدر بقدرها، وعلى المكلف إذا اتّبَعَ بهذا سؤال مَنْ يُثِقُ بِدِينِهِ وَعِلْمِهِ.

قال الله تعالى : ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الْذِكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التحل / ٤٣].

● مدة الحمل :

أقل مدة الحمل ستة أشهر ، وأقصى مدة الحمل تسعة أشهر ، وقد تزيد أسابيع محدودة ، وما زاد

عن ذلك فهو نادر جداً ، والنادر لا حكم له ، فيحتاج إلى بينة لثبوت النسب والميراث ونحوها .

● حكم التصرف في الحمل:

الذكر والأثنى إذا كملتأعضاء خلقهما لا يحل تحويل أحدهما إلى النوع الآخر، ومحاولة التحويل جريمة يستحق فاعلها العقاب؛ لأنها تغيير لخلق الله ، واعتداء على الجنين وهو محروم.

ومن اجتمع في أعضائه علامات النساء والرجال فَيُنظر:

فإن غلبت عليه الذكرة جاز علاجه طبياً بما يزيل الاشتباه في أنوثته بالجراحة أو الهرمونات، وإن غلبت عليه الأنوثة فكذلك.

● أنواع حمل المرأة:

١ - تفرز المرأة بأمر الله كل شهر بويضة، فإذا جاء موعد القدر، ولقح الحيوان المنوي تلك البويضة ، اتحدت النطفتان، وحملت المرأة، وهي نطفة الأمساج.

٢ - أكثر ما تلد النساء مولوداً واحداً كل سنة، وقد تلد توأمين ذكرين، أو اثنين، أو ذكراً وأنثى، وقد تلد ثلاثة أو أكثر، وقد لا تلد.

والتوائم نوعان:

أحدهما: يحدث من حيوان منوي واحد وبويضتين، يكون منهما توأمان متشابهان تمام التشابه.

والثاني: توأم غير متشابه، وذلك يحدث بأمر الله من حيوانين منويين يلتحمان بويضتين، كل واحد يلتحم بويضة، فسبحان العليم القدير الذي يفعل ما يشاء ، في ظلمات ثلاث.

١ - قال الله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَنَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْسَاجٍ تَتَنَاهِي فَجَعَلْنَاهُ سَيِّئًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان/٢].

٢ - وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّهُ وَيَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ الْذُكُورَ﴾ [٤٩]. أو يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرًا وَإِنْثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ [الشورى/٤٩].

● أنواع الولادة :

تنوعت أحوال الولادة في زماننا إلى ثلاثة أنواع :

الولادة الطبيعية وهي الأصل والأكثر ، والولادة القيصرية عند الخطر، والولادة المساعدة ، وهي شفط الجنين عند تعسر خروجه لكبره أو انحرافه .

إذا مات الجنين في بطن أمه ، ولم يمكن خروجه كاملاً ، جاز تقطيعه وإخراجه ؛ حفاظاً على حياة الأم ، وبعد إخراجه يُجمع ويُغسل ويُكفن ويُصلى عليه ويُدفن ، وذلك مما تدعوه إليه الحاجة ؛ بل الضرورة : ﴿فَمَنْ أَضْطَرَ عَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمٌ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [١٧٣].

● حكم الطلق الصناعي :

الله خلق الجنين في بطن أمه ، ويسير خروجه برحمته ، ولكن قد تحدث أمور تستوجب استخدام الطلق الصناعي إما قبل الولادة لوجود خطر على الأم أو الجنين ، فيجوز استخدام

الطيب الطلق الصناعي للمحافظة على سلامة الأم أو الجنين ، فإن كان الخطر شديداً وجب استخدام ذلك ؛ حفظاً لحياة الأم والجنين ، بشرط أن لا يكون في استعمال الطلق الصناعي ضرر على المرأة .

وأما استخدام الطلق الصناعي وقت الولادة فيجب إن كان فيه خطورة على الأم أو الجنين .

وإن تأخرت الولادة جاز استخدام الطلق الصناعي ما لم يكن فيه ضرر على الأم أو الجنين .

وإذا مات الجنين في بطن أمه ولم يخرج فيُخرج بالطلق الصناعي ، أو إجراء عملية قيصرية لإخراج الجنين الميت من بطن أمه .

قال الله تعالى : ﴿وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء / ٢٩].

● حكم العملية القيصرية :

العملية القيصرية هي : إخراج الجنين من الرحم عن طريق شق بطن الأم الحامل .

وتجوز هذه العملية إذا كانت هناك خطورة على الأم ، أو الجنين ، أو عليهما معاً ، وإذا لم تكن هناك حاجة لذلك فلا يجوز للحامل اللجوء إليها ؛ لأن الذي خلق الجنين يسر خروجه من موضعه : ﴿قُتِلَ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [١٧] ، ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [١٨] ، ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾ [١٩] ، ﴿ثُمَّ أَسَيَّلَ يَسِّرَهُ﴾ [٢٠] ، ﴿ثُمَّ أَمَانَهُ، فَأَفْبَرَهُ﴾ [٢١] ، ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ [٢٢] . [عبس / ١٧ - ٢٢].

وإذا ماتت الأم والجنين في بطنها حي وجب شق بطن الأم بواسطة الطبيب ، وإخراج الجنين ؛ لأنه إنقاذه للنفس المغصومة .

● حكم البشارة بالمولود :

يسن للمسلم أن يبادر إلى مسرة أخيه ، وإعلامه بما يُفرِّحه ، وتحسن تهنئة المولود له بما رزقه الله ، والدعاء له ، وتذكيره بنعمته الله ليشكّره .

قال الله تعالى : ﴿يَرَزَكَ رَبِّيَا إِنَّا بِشَرُكَ يُعْلَمُ أَسْمُهُ يَحْيَى لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلِ سَمِّيَ﴾ [مريم / ٧].

● وقت تسمية المولود :

١- السنة أن يسمى المولود يوم ولادته .

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وُلِدَ لِي اللَّيْلَةَ غُلَامٌ فَسَمَّيْتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ». أخرجه مسلم ^(١) .

(١) رواه مسلم برقم (٢٣١٥).

٢- الأفضل ألا تتأخر التسمية عن اليوم السابع من ولادته، والأمر فيه واسع، فتجوز قبل ذلك وبعده. عن سَمْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُحَلَّقُ رَأْسُهُ، وَيُسَمَّى». أخرجه أحمد وأبو داود^(١).

● تسمية المولود:

يسن أن يختار للمولود أحسن الأسماء وأحبها إلى الله تعالى كعبدالله وعبدالرحمن.. ثم التسمية بالتعييد لأيٍ من أسماء الله الحسنى كعبدالعزيز وعبدالملك ونحوهما .. ثم التسمية بأسماء الأنبياء والرسل .. ثم التسمية بأسماء الصالحين .. ثم التسمية بما كان وصفاً صادقاً للإنسان مثل يزيد وحسن ونحوهما، ويجب تغيير الاسم المحرم كعبد الدار إلى اسم حسن كعبد الله مثلاً، وعبد الحسين إلى الحسين مثلاً، وحمار إلى أسد ونحوهما. والسنة أن يُكنى الرجل بأكبر أولاده.

● العقيقة: هي الذبيحة عن المولود، تُذبح تقرباً إلى الله تعالى.

والحقيقة كالأخلاق في الأحكام في السن، والصفة، إلا أن العقيقة لا يجزئ فيها شرك في دم، فلا تصح العقيقة إلا عن واحد، شاة، أو بقرة، أو بدنة.

وتشرع العقيقة بالولادة، فمتى ولد الحمل حياً سُنَّ أن يُعق عنه.

والحقيقة شكر الله على نعمة متعددة، وفداء للمولود، وقربة إلى الله تعالى.

ولما كان الذكر أعظم نعمة وامتناناً من الله تعالى كان الشكر عليه أكثر، فصار له شاتان، وللنجارية شاة.

● حكم العقيقة ووقتها:

الحقيقة سنة مؤكدة، عن الغلام شاتان، وعن البنت شاة، تُذبح في اليوم السابع للمولود، ويُسمى فيه، ويُحلق رأسه، فإن فات وقتها لعذر أو جهل ذبحها في أي وقت، وإن كان لغير عذر لم يذبحها؛ لفوات وقتها، ويُسن أن يحنك المولود بتمرة أو نحوها.

عن أم كُرْزَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانَ، وَعَنِ الْأُنْثَى وَاحِدَةً». أخرجه أبو داود والترمذى^(٢).

(١) صحيح / أخرجه أحمد برقم (٢٠١٨٨)، وهذا لفظه، وأخرجه أبو داود برقم (٢٨٣٨).

(٢) صحيح / أخرجه أبو داود برقم (٢٨٣٦)، وأخرجه الترمذى برقم (١٥١٦)، وهذا لفظه.